الدرس النحوي بين الزمخشري وابن الحاجب من خلال المفصل والكافية

* دكتور محمد عبدالعال محمد محمود

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، محمد ﷺ أفضل من نطق بالضاد لسانا ، وأبلغ من أقام الكلم بياناً ، وبعد :

فهذا البحث بعنوان (الدرس النحوي بين الزمخشري وابن الحاجب من خلال المفصل والكافية)

من الكتب التي اهتم بها ابن الحاجب اهتماماً بالغاً هو مفصل الزمخشري ، فقد شرحه بإيضاحه ولخصه في كافيته . ولابد أن يكون هذا الاهتمام انسياقاً في التيار الذي عم مصر والشام في عصره حيث كان المفصل المحور الذي دارت حوله الدراسات النحوية في هذين المصرين بكثرة شروحه التي كانت تتواتر من أبرز النحاة وقتذاك ، والزمخشري بصري المذهب ، يدل على بصريته مفصله الذي كان متأثراً بكتاب سيبويه وتشهد بذلك عبارته وأمثلته . ومراجعتنا كتب الزمخشري ودراسة آرائه النحوية المبثوثة فيها ، توضح بكل جلاء أنه كان يقول بآراء البصريين ، ويستعمل مصطلحاتهم ، ويذكر طارق عبد عون[1] بقوله: (ولست واجداً مصطلحاً كوفياً واحداً استطاع أن ينفذ بين مصطلحات البصريين التي كانت تشيع في كتبه كالممنوع من الصرف والظرف والجر والمجرورات والبدل والفصل والمتعدى واللازم وغيرها ، وحتى مصطلح الكوفيين في علة رفع المضارع وهو التجرد عن الناصب والجازم ، فإنه وإن من المصطلحات التي شاعت واختلطت في صميم الدراسات النحوية، لكنه لم يجد طريقة إلى مصنفات الزمخشري[2] .

وقد صرح الزمخشري في (الفائق) عدة مرات ببصريته ، ومن ذلك قوله :

---

* أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بكلية الآداب . جامعة سوهاج

((التبشبش بالإنسان المسرة به ، والإقبال عليه وهو من معنى البشاشة لا من لفظها عند اصحابنا البصريين[٣].وغيره .

كما نلاحظ أن ابن الحاجب قد وافق المفصل ، في الكافية ، في قسم الأسماء ابتداء من معنى الكلمة والكلام حتى آخر الفاعل[٤] .

كما وافقه في الترتيب ، في قسم الأفعال ، في شرح الكافية[٥] .

وإننا إذا ما قارنا بين ترتيب المفصل وترتيب الكافية ، نلاحظ أن ابن الحاجب قد سلك مسلك الزمخشري ، حيث إنه قسم كتابه إلى أسماء وأفعال، وحروف ، والمشترك من أحوالها . فالكافية ، تلخص المفصل ، بالإضافة إلى الإيضاح ، تلخيصاً موجزاً ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة فهمها ، مما دعا النحويين إلى القيام بشرحها والتعليق عليها .

ولذلك يمكن القول : إن (الكافية) أشهر مقدمة في القرن السابع الهجري وما قبله ، فلا عجب أن يشغف لها الملك الناصر داود ، ويدرسها على مصنفها ، ويطلب منه أن ينظمها له ، كي تكون سهلة الحفظ ، ويعد ذلك يطلب منه أن يشرح النظم . ونظراً لأهميتها في أوساط العلماء والمتعلمين لا تخلو مكتبة من مكتبات العالم من نسخها المخطوطة والمطبوعة ، كما أنها طبعت طبعات كثيرة في أماكن وأوقات مختلفة ، وقد زادت طبعاتها على أربعين طبعة(١) .

وأما كتاب المفصل في صنعة الإعراب فهو من أشهر كتب الزمخشري التي تصدت لمعالجة القضايا النحوية وأكثرها أهمية ، فهو يعتبر بحق ، مرحلة متقدمة تامة النمو ، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية(٢) وقد بلغ منزلة عظيمة ، فقد وصف بأنه أفضل ما ألف في النحو ، في تلك الفترة ، وثاني كتاب بعد سيبويه(٣) ، فالمفصل كان أهم كتاب يدرس في مصر والشام في عصر الأيوبيين(٤) ، لأنه عظيم القدر والمنزلة . كما وصفه حاجي خليفة ، فقد روى فيه شعراً :

مفصل جار الله في الحسن غاية وألفاظه فيها كدر مفصل(٥)

اعتز الزمخشري بهذا الكتاب(٦) اعتزازاً كبيراً ، أكثر من غيره ، فاختصره بالأنموذج ، وقام بشرحه أيضا والتعليق عليه(٧) ونظراً لما فيه من الغموض ،

والإيجاز فقد كثر شارحوه وقد شغف به الدارسون ، واهتموا به ، وتسهيلاً لحفظه وتعيظماً لقدره فقد نظموه شعراً ، كما اعتنى اللغويون والنحويون بشواهده ، فقاموا بشرحها وإعرابها وردها إلى أصولها قام بعضهم باختصاره وتلخيصه .

وقد خطت الدراسات النحوية والصرفية خطوة عظيمة في زمن ابن الحاجب الذي طور الاتجاه التعليمي ، وجمع في (الكافية) بين تطوير المنهج وشمولها لجميع المقاصد النحوية ، فجاءت صغيرة الحجم نتيجة لحذفه المناقشات الجانبية التي تجلب الصعوبة والملل للمتعلم ، لذلك كانت محط أنظار النحاة المعاصرين لمصنفها والمتأخرين عنه ، وقد تناولها بالشرح والتعليق ، وقد شرحها من المعاصرين له(٨) ابن يعيس (ت ٦٤٣هـ) وأحمد بن محمد الرصاص (ت ٦٥٨هـ) وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ولم يكتف ابن مالك بشرح كافيته فحسب بل تابعه بطريقة التأليف ، وسار على منهاجه ، وزاد على ذلك في متابعته بأسماء مصنفاته النحوية والصرفية ، فقد أطلق على منظومته في النحو والصرف (الكافية الشافية)(٩) وشرح هذه المنظومة وأسماها (الوافية)(١٠) ومن البديهي أن هذه أسماء مصنفات ابن الحاجب ، وهو الذي وضعها ، ولم يسبقه أحد في ذلك ، وبذلك تكون متابعة ابن مالك له واضحة لا تخفى .

وتوالت الشروح والتعليقات عليها ، لأهميتها ومكانتها عند النحاة حتى بلغت مبلغاً لم يبلغه أي كتاب في هذا المجال . وتتكون مباحث هذا البحث من :

المقدمة

المبحث الأول : منهج الزمخشري وابن الحاجب في عرض المادة العلمية وتناولها

المبحث الثاني : شواهد الكتابين

المبحث الثالث : أصول النحو عند الزمخشري وابن الحاجب ، المبحث الرابع : الآراء عند الزمخشري وابن الحاجب ، المبحث الخامس : موقف الزمخشري وابن الحاجب من النحويين واتجاههما النحوي.

الخاتمة .

المبحث الأول : منهج الزمخشري وابن الحاجب في عرض المادة العلمية وتناولها :

- وقد واكب ابن الحاجب عبارة الزمخشري في المفصل ، شارحاً الكتاب فقرة فقرة، بادئاً بأوائل الموضوعات ، مكتفياً بها ، ثم إنها يميل فيها بما رفدته به عقليته النحوية ، وأسلوبه في معالجة مشكلات النحو ، وإيضاح غوامضه وبحث مسائله[١١] .

إن المطالع المتتبع يتبين له منذ الوهلة الأولى أن أسلوبه ليس سلساً ولا هين الأخذ ويلوح للدارس أن عقلية الفقيه هي الطاغية في مباحثه حتى لا تكاد تسلم مسألة من مسائل الكتاب من التأويلات والترجيحات التي تخضع خضوعاً واضحاً لأساليب الفقهاء والأصوليين ومنهج الشرح بوجه عام هو منهج المفصل ، ولكن ابن الحاجب خالف الزمخشري في مواضع كثيرة من الكتاب ، ورد عليه بعض أقواله ، ولم يسلم له بما قاله جميعاً . وفي ضوء الملاحظات الآتية يمكننا أن نطلع على منهج الشارح[١٢] وأن نلم به .

أ- منهج الزمخشري في كتاب المفصل :

يعتبر كتاب المفصل قفزة جديدة في عالم النحو ، من حيث المنهج الذي اتبعه الزمخشري في تأليفه ، فهو قريب الشبه بالمؤلفات الحديثة ، من حيث احتواؤه على مقدمة وعرض وفهرس للموضوعات[١٣] .

فمن حيث المقدمة نجد أن الزمخشري قد خالف من سبقوه ما عدا أبا علي الفارس ، فها هو كتاب سيبويه ت ١٨٣هـ. وهو أقدم كتاب في النحو ، وصل إلينا ، ليس له مقدمة . وكذلك كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ت سنة ٢٤٤هـ . في حين نلاحظ أن كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة ت ٢٧٩ عبارة عن مقدمة دون كتاب[١٤] .

فالزمخشري إذن قد سار على نهج الزجاجي ، والفارسي ، من حيث وضع المقدمة ، التي تحدث فيها ، عن أهمية الكتاب وعرض السبب الذي ألفه من أجله ، فذكر أنه أراد أن يقدم النحو العربي بصورة بسيطة واحدة ، بعيدة عن الشروح والمتون وتضارب الآراء والمماحكات اللغوية ، وأن هدفه الأول خدمة

القرآن الكريم ، والدين الإسلامي . وأن يقرب النحو إلى أذهان دارسيه وعقولهم . ورد فيها على الشعوبيين الذين يكيدون الدسائس للعرب والعربية فقال (ولقد ندبني من الإرب ، إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حقدة الأدب ، لإنشاء كتاب في الإعراب ، محيط بكافة الأبواب مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي .

ويملأ سجالهم بأهون السعي ، فأنشأت هذا الكتاب[1] المترجم بكتاب المفصل في صنعت الإعراب[2].

ويمتاز الكتاب ، بأنه مرتب ترتيباً جيداً ، ومنسق بشكل لم يسبق له مثيل . والأهم من ذلك أنه وضع خطة البحث في المقدمة ، وشرح الخطة .

فذكر أنه قسم الكتاب إلى أربعة أقسام ، فالقسم الأول في الأسماء والقسم الثاني في الأفعال والقسم الثالث في الحروف والقسم الرابع في المشترك من أحوالها . وذكر أنه صنف كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً ، وفصل كل صنف منها تفصيلاً . حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه . سالكاً طريقة الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل[3] والمفصل يعد أشمل كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه[4] ونلاحظ من دراستنا للمفصل أن الزمخشري مولع بوضع التعاريف الطويلة أحياناً والتي لا تخلو من التعقيد والغموض أحياناً أخرى ونلاحظ أن الزمخشري لم يتأثر بنظرية العامل ولا بنظرية المعمول . كما أنه لم يقم بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف، الأمر الذي جعله سهل التناول ، بعيداً عن الخلط والاضطراب كما أنه قد صفى النحو من كل ما علق به من حشو واستطراد ، وذكر الخلافات النحوية . كما أنه مزج بين القضايا اللغوية والقضايا النحوية وبالتالي يمكن القول[5]: إن الزمخشري كان جريئاً في هذه الخطوة ومبتكراً ولهذا السبب اهتم النحاة بالمفصل وعدوه أعظم كتاب بعد كتاب سيبويه لأنهم وجدوا فيه ما يحتاجونه من مواد نحوية مرتبة ومبوبة ، وخالية من التعليلات المنطقية الفلسفية .

لقد خلا المفصل ، من آراء النحويين في المسائل المختلف عليها، وما كان يحصل في المجالس من نقاش وجدل وتأويلات، كما كان يفعل المؤلفون السابقون عليه .

نعم لقد عالج الزمخشري في كتابه المفصل قضايا النحو، وعرضه بطريقة مبتكرة فاعمل عقله وفكره . وجاء كتابه بمخطط شامل ينم عن فهم للنحو واستيعاب لقضاياه ومسائله . وهو في كل ذلك لم يكن مجرد ناقل للآراء والقضايا النحوية وإنما كان يبتكر ويبدي رأيه في بعض المسائل الجزئية ، وبذلك كانت شخصية تطغى وتظهر بصورة واضحة وجلية[٦] .

ب- منهج ابن الحاجب في الكافية :

يمعن ابن الحاجب امعاناً بارزاً في عرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها، ثم يدلى بالحجج التي يدعم بها القائلون آراءهم ، ويناقشها رأياً فرأياً ، ويأخذ بتنفيذ ما يتعارض منها مع موقفه النحوي ، سبيله في ذلك أسلوب المحاكمة العقلية ، محاكياً المناطقة والفلاسفة ، لاجئاً إلى التأويلات البعيدة خاتماً كل رديد حض به حجة أو رأياً بعبارة تشيع عنده هي (وليس بمستقيم) ، وكثيراً ما تكون هذه العبارة منطلقاً لإبراز تكلم العلل والتأويلات[١] .

إن ابن الحاجب في مناقشته تلك لا يعني بنسبة الآراء النحوية إلى أصحابها إلا في القليل . وإذا شاء أن يكون حذراً مثبتاً فإنه لا يذكر إلا أسماء النحاة الكبار من المتقدمين أمثال، الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط والكسائي والفراء والمبرد وأبي على الفارس ،أو يعمم فيذكر الكوفيين أو البصريين أو بعضهم .

إن هذه الأسماء لا ترد كثيراً إلا في شروحه ، وكتبه الكبيرة وفي مقدمتها الإيضاح أما شروحه الأخرى الصغيرة كشرح الكافية وشرح الوافية فإنها نادرة الورود، وهي في الكافية أندر .

إن استقصاءه لأسماء النحاة في كتبه جميعاً يمنحنا الجرأة على القول بأن ما يذكره من آراء يحتاج إلى تمحيص وتحقيق ليتبين المرء مدى صحة هذه الآراء، لأن الرجل بهذا الإطلاق ،وبهذه التأويلات أعرف مسائل النحو البحتة في غمرة المحاكمات العقلية ، والتأويلات المنطقية ، والتعليلات الفقهية

إن محاولة ابن الحاجب في عرض الوجوه المختلفة للمسألة الواحدة أمر يدل على هضم مسائل النحو، ورغبة متسلطة في إخراج الدراسة النحوية وهي ذات طابع علمي جاد، ولكنها تفتقر إلى التحقيق والتثبت وعدم الإنحياز ، والرجل في جنوحه إلى التعليلات ينصرف مع البصريين في أقيستهم وعللهم إلى آخر الشوط ويزيد ، وإن كان الناظر غير المتثبت يظن به التحرج في إطلاق الأحكام جزافاً ،لأنه مع سيبويه في كل رأي يراه ، ومع البصريين في كل علة يعللون بها[٢]

فقد يبدون في الظاهر أن منهج الكافية يشبه منهج المفصل ، وذلك أن المفصل مقسم إلى الأسماء ، والأفعال ، والحروف والمشترك ، وعلى هذا يكون ابن الحاجب في كافيته قد تابعه في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وحذف المشترك ، وهذا هو الذي دفع طارق عبد عون لأن يقول : ((سار فيها – أي : الكافية – ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله وقفى على آثاره وتتبعه ، ولا أظن هذا نقصاً في المنهج ، لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب : الأسماء ، والأفعال ، والحروف , والمشترك ، إنما هو منهج سديد(١)، وبعد ذلك ذكر الفرق بين الكافية والمفصل(٢) . والمعرفة تبعية ابن الحاجب المنهجية من عدمها يلزمنا معرفة تنظيم الزمخشري لمفصله وابن الحاجب لكافيته ، أما الزمخشري فنتعرف على منهجه من كلامه ، قال في المفصل : ((فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب ، مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، والقسم الثاني في الأفعال ، والقسم الثالث في الحروف ، والقسم الرابع في المشترك من أحوالها وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً ، وفصلت كل صنف تفصيلاً حتى رجع كل شيء إلى نصابه ، وأستقر في مركزه(٣))).

يظهر من هذا النص أن المفصل مقسم على أربعة أقسام وكل قسم مقسم على فصول ، وهذه الفصول تابعة جميعها إلى ذلك القسم ، دون أن ينظر إلى

أقسام الكلمة الثلاثة ، وإلى الفصل بين النحو والصرف ولا يهمه في تقسيمه هذا أن يدخل الصرف مع النحو أم يخرج عنه(٤) .

أما ابن الحاجب ، فقد انطلق في منهجه في الكافية في تقسيم الكلمة قال في شرح الوافية :

اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد كلمة جنس ثلاث نفتدى

اسم وفعل ثم حرف تأتى محصورة بالنفي والاثبات

ولما ذكر أنها ثلاثة أنواع ، ذكر ما يدل على الحصر .....إلخ(٥)

بعد تعريفه للكلمة قسمها المصنف إلى ثلاثة أقسام : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وبدأ بالاسم فناقشه من حيث حركة آخره إلى معرب بالحركات ، ووضح نيابة الحركات بعضها عن بعض ، ثم ناقش مرفوعات الأسماء ، ومنصوباتها ، ومجروراتها ، والتوابع والمبنيات من الأسماء ، والمشتقات ، وبعد ذلك عرض للقسم الثاني من الكلمة ، وهو الأفعال على اختلاف أنواعها ، المبنى منها ، والمعرب ، والجامد والمتصرف والناقص ثم تطرق إلى القسم الثالث من الكلمة وهو الحروف ، في هذا القسم ناقش الحروف مناقشة مستفيضة ، وبانتهاء الحروف انتهى كتاب الكافية ونظمها وشرحها(٦) .

المبحث الثاني : شواهد الكتابين .

الإستشهاد :

١- القرآن الكريم وقراءاته :

إن أبا القاسم الزمخشري لا يختلف عن عموم النحاة في الإستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات فهو كما يستشهد بالقرآن الكريم يرد ويضعف ويلحن ويرجح طائفة من القراءات على طائفة ويستعين ببعضها على إثبات رأي نحوي أو لغوي [١]

أ- فهو يستدل بالقراءات على أمور نحوية كما في قوله تعالى :(أو جاؤكم حصرت صدوروهم[٢])(٩٠ سورة النساء) قال : (حصرت صدورهم) في موضع الحال بإضمار قد ، والدليل عليه قراءة من قرأ (حصرة صدورهم) وحصرات صدورهم وحاصرات صدورهم ويستعين بقراءة على تقدير مضاف.

ب- ويستدل بالقراءة في الأحكام اللغوية جاء في ((المفصل)) ((إذا خففت همزة الأحمر على طريقها فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقان أحدها وهو القياس ، وإبقاؤها لطرو الحركة فقالوا الحمر والحمر ومثل (لَحْمرَ) : (عاداً لولى) في قراءة أبي عمر))[٣]

ج - ويستدل بقراءة على ترجيح قراءة أخرى . قال في قوله تعالى (ولن تغني عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت وأن الله مع المؤمنين ١٩) [الأنفال] "قرئ بالفتح – أنَّ – على (ولأن الله معين – المؤمنين كان ذلك) وقرئ بالكسر وهذه أوجه ويعضدها قراءة ابن مسعود ((والله مع المؤمنين))[٤]

د- ويستدل بالقراءات للوصول إلى المعنى وترجيح المقصود ، قال في قوله تعالى ((الذين يفرحون بما أتوا (١٨٨)) [آل عمران] ومعنى (بما أتوا) : بما فعلوا ، وأتى وجاء يستعملان بمعنى فعل ...ويدل عليه قراءة : ويفرحون بما فعلوا[٥] .

هـ - ويستدل على إثبات قراءة بقراءة أخرى ، قال في قوله تعالى : (من يصرف عنه يومئذٍ فقد رحمه "١٦") [الأنعام] : ((وقرئ (من يصرف عنه) على البناء للفاعل ... ويجوز أن ينتصب (يومئذٍ) بيصرف انتصاب المفعول به، أي : من يصرف الله عنه ذلك اليوم .. وينصر هذه القراءة قراءة أبي رضي الله عنه (من يصرف الله عنه)[٦]

و- قد يضعف قسمان من القراءات ولو كان قارئها من السبعة قال في قوله تعالى : ((عسيتم "٢٢") [محمد] : قرئ (عسيتم) بكسر السين وهي ضعيفة[٧] .

ز- ونسب طائفة من القراءات إلى الغرابة جاء في " المفصل " أن ياء الإضافة مفتوحة إلا ما جاء عن نافع (محياي ومماتي) وهو غريب[٨].

ح- قد ينسب بعضها إلى عدم الفصاحة ، قال : (فإذا فرغت فإنصب "٧") [الشرح] : ((وقر أبو السمال (فرغت) بكسر الراء وليست بفصيحة[٩]))

خ- وقد يردئها أو يرذلها أو ينسبها إلى التعسف ، قال في قوله تعالى : (فأضطره) [البقرة : ١٧٣] وقرأ ابن محيصن فاطّرّه بإدغام الضاد في الطاء كما قالوا : اضطجع وهي لغة مرذولة)[١٠]

أما موقف ابن الحاجب من الإستشهاد بالقراءات : فقد بدأ ابن الحاجب حياته العلمية بدراسة القراءات وكانت القراءات سبيله إلى دراسة علوم العربية، ثم غلب عليه النحو حتى عرف به وقد ترك لنا ف هذين الميدانين مصنفات رزقت حظاً عظيماً من الذبيوع والشهرة ، وبعد الصيت ، ولم نعرف له كتاباً في القراءات غير ما ذكره ((الجار بردي) من شرحه على كتاب الهادي[١١] ولم تنتقل كتب القراءات عنه – أن ثبت وجوده – شيئاً .

فقد كانت كتب الطبقات هي التي كشفت عن ابن الحاجي بين علماء القراءة، فقد أجمعت على أنه كان معنياً بالقراءات ، وأنه أخذها عن أساطير القراء في مصر في مقبل حياته العلمية ، وتمر حقبة من الزمن ، ثم يأتي ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) فيذكر في مواضع من كتابه ((النشر في القراءات العشر)) و ((منهجه المقرئين)) وهو يعرض للقراءات المتواترة ، والشاذة ، ويعزو إليه آراء في ذلك ، ثم يشير السفاقسي إلى مثل هذا إشارة ليست بالغة الأهمية ، ولكنه يضع علامة نضيئة على موقف ابن الحاجب بين النحاة والقراء [١٢]

وإذا عن لنا أن رنجع إلى كتبه في النحو والفقه[١٣] ، طالعتنا ملامح من آرائه في النحو ، والقراءات ، متأثرة في تضاعيف دراسته وتأويلاته وإعرابه لبعض الآيات ، ولكن إدراك الموقف الواضح الذي يقفه ابن الحاجب في ذينك العلمين أمر عسير

- الحديث النبوي الشريف :

في الحق أن يوضع الزمخشري في أوائل الذين يستشهدون بالحديث النبوي الشريف في النحو وفي اللغة .

فمن استشهاده في النحي النحو ما جاء في ((المفصل)) أحبهل وجيهل وحبهلا جاء معدى بنفسه وبالباء وبإلى وبعلى وفي الحديث : (إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر)[١٤]

- ومن استشهاده به في اللغة ما جاء في ((المفصل)) في إبد ال الواو المفتوحة همزة ومنه : أحَّد أحِّد في الحديث[١٥]

- ومن استعانته به في شرح الكلمات الصعبة ما جاء في (مقامات الزمخشري): الشكير : الزغب .. وفي الحديث : هل بقي من شيوخ بني مجاعة ؟ قال : نعم وشكير كثير يريد الأحداث[١٦]
- أما ابن الحاجب فقد عني بالشواهد القرآنية فقد عني عناية فائقة بالقراءات لهذا كان متأثراً بالقرآن الكريم وعلومه تأثراً لا يمكن نكرانه ولعلمي الفقه والأصول عليه سطوة وسلطان ولهذا جاءت مباحث النحو عنده تتسم بطابع فقهي مؤول ، معلل ، وبطابع قرآني في الإستشهاد والتأييد لأن القرآن هو الذي فتح له باب الدراسات العربية على مصراعيها ، ولهذا نجده يهرع إليه ما وجد إلى ذلك سبيلاً .
- كلام العرب من شعر ونثر :

مما لاشك فيه أن كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر أهم الينابيع للشواهد اللغوية والنحوية وقد ذكر د. فاضل صالح السامرائي))[١٧] أن الزمخشري استشهد في ((المفصل) ب ٤٢٤ شاهد شعري فيها أكثر من سبعين ومائة شاهد مجهول القائل ومختلف في نسبته إلى صاحبه كما استشهد بالنثر من كلام العرب ، جاء في ((الفصل)) :(وفي مثل العرب : لو ذات سوار لطمتني ومنه : إلا حظية فلا أليَّة))[١٨]

وفي حذف حرف النداء قال : ((ولا يحذف عما يوصف به ، أي : فلا يقال (رجل) ولا (ها) ، وقد شذ قولهم أصبح لعل ، وافتد مخنوق ، وأطرق كرا ، وجارى لا تستنكرى))[١٩]

وكان الزمخشري يستأنس بما يسمعه هو من كلام الأعراب في زمنه ،جاء في (مقامات الزمخشري) أن ((هب : اجعل يقال : وهبني الله تعالى فداك ، ورأيتها لغة شائعة للعرب يقولون : وهبت كذا على كذا ، سمعت منهم من يقول وقد كلف السف : هب عليه التراب فيقف [٢٠] .

وربما استشهد بشعر من لا يحتج بشعرهم من أمثال أبي تمام والمتنبي والبحتري ، جاء في ((مقامات الزمخشري)) ((أطمّ ، اغلب ومن الطامة النازلة التي تطم ، أي : تغلب ، قال البحتري :

جرى الوادي فطم على القرى[٢١]

- أما موقف ابن الحاجب من الإستشهاد بكلام العرب :

فابن الحاجب يستشهد بالقرآن الكريم ، وبالقراءات المتواترة وبالكلام العربي الفصيح ، يستخدم القياس وقضايا المنطق في مسائل النحو ، وينظر إلى العلة نظرة التقدير والإجلال .

المبحث الثالث : أصول النحو عند الزمخشري وابن الحاجب

موقف الزمخشري من السماع :

الزمخشري كباقي البصريين آمن بالقياس ، وولع به ، ووسع النحو ، وعمل على إخضاع كلام العرب له ، ولكنه مع ذلك قد يترك القياس ، إذا وجد داعياً لذلك ويميل إلى السماع :

١- لقد اباح الزمخشري ترك القياس ، والعدول عنه ، عند البناء على السكون، متى توفر لذلك ثلاثة أسباب وهي للهرب من التقاء الساكنين نحو هؤلاء ، ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً كالكافرين التي بمعنى مثل ، والتي هي ضمير .... ولعروض البناء وذلك نحو باحكم ، ولا رجل في الدار ، ومن قبل[٢٢] ,

٢- وقد يأخذ بالشائع الكثير الذي درج على ألسنة العرب ، فيقول : وإذا كنى عن الإسم الواقع بعد (لولا) فالشائع الكثير أن يقال لولا أنت ولولا أنا ، وعسيت قال تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين)[٢٣]

فقد أخذ بالشائع ، وهو إضافة (لولا) إلى الضمير المتصل ، مع أن القياس ،هو إضافة (لولا) و (عسى) إلى الضمائر المنفصلة ، فقال روى الثقات عن العرب لولاك ولولاى وعساك ، وعساني .

٣- وقد يأخذ بما يشيع عند الفصحاء فيه : فمن ذلك تباين الشيئين في بعض المعاني والأحوال فيقول : والذي عليه الفصحاء ، شتان زيد وعمرو ، وشتان ما زيد و عمرو ، وهو يرى أن قول الشاعر :

لشتان ما بين اليزيدين يزيد سليم والأغربين بن حاتم

فقد اباه الاصمعي في حين أن بعض العلماء لم يسبعدوه عن القياس

٤- وقد يفضل السماع على القياس – في بعض الأحيان – حيث إنه من المحال أن تعامل ما ورد بالسماع معاملة القياس يقول : وأما السماعي فنحو الرجاء والرحى والخفاء والإباء ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيل[٢٤] فكلمتا (الرحا والرحى) مقصورتان بالسماع ، وكذلك الخفاء والإباء ممدودتان وهذه مسموع فيها القصر والمد ، وليس للرأي فيها مساغ[٢٥]

٥- وقد يقبل بالشيء لكثرة استعماله ، فمن ذلك حذف الهاء في (لاها الله) حيث يقول :

وفي (لاها الله ذا) لغتاه : حذف الف ها ، وإثباتها وفيه قولان أحدهما قول الخليل أن ذا مقسم عليه وتقديره لا والله للأمر ذا . فحذف الأمر لكثرة الإستعمال ولذلك لم يجزان يقاس عليه[٢٦]

٦- وقد يروى عن كثير من العرب دون ذكر من هم [٢٧] يقول : وكبت وذيت مخففتان من وذيّة ، وكثير من العرب يستعملونها على الأصل ، ولا تستعملان إلا مكررتين ، وقد جاء فيها الفتح والكسر والضم ، والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت[٢٨]

٧- وقد يكتفي بكلمة وقالوا : ليأتي بالسماع :

يقول : وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء وقالوا : أرضات وأهلات في جمع أهل وأرض ن وقالوا : عرسات وعيرات في جمع عرس وعير

٨- وقد يأخذ بالشيء لأنه كثير : نحو قوله : وحذف المفعول به كثر .

٩- وربما روى عن العرب دون ذكر من هم بل يكتفى بالقول ومن العرب ..... ومن العرب .

يقول : الذي للمذكر ومن العرب من بشدد ياءه ، واللذان لمثناه ومن العرب من يسدد نونه [٢٩] .

١٠- والزمخشري يهتم باللغات ويأخذ بها ومن ذلك :

أ- فقد ذكر بعض اللغات دون ذكر لأسمائها من ذلك قوله ((واللذين وفي بعض اللغات اللذون)

ب-وقد يكتفي بقوله لغة ناس من العرب ، ومن ذلك اعتماده على قول النضر بن شميل أن – نعم – بلفظ نحم بالحاء .

ج- وهو ينقل عن لغة هذيل ، بقول : وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر ... إلا إذا كان آخره ألفاً أو ياء متحركاً ما قبلها أو واو وأما الألف فلا يتغير إلا في لغة هذيل .

د- وقد روى من قيس أنها تبدل همزة أن عيناً وأنها تقول في الآذان أشهد عن محمداً رسول الله .

هـ - كما أنه تطرق لذكر لغة الحجاز وتارة يذكرها اسم الحجازية وقد يصفها بالجيدة فيقول (وهي الحجازية الجيدة)

و- وقد يروى عن ناس من عقيل وهكذا[٣٠]، تلاحظ أن الزمخشري يأخذ بالسماع ويفضله على القياس ، وقد روى عن أناس مجهولين كما تعرض لما جاء على لسان بعض لهجات العرب مفضلاً بعضها ذاماً البعض الآخر ، فقد استرذل كلمة (أمهت) التي وردت في كتاب العين كمفرد لام .

فالزمخشري قد اهتم بما نقل عن العرب ، وآمن بالسماع ، ونقل عن الثقات والفصحاء من العرب كما نقل عن لهجات العرب .

موقف ابن الحاجب من السماع :

- أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله ، كما ان أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عها جملته وتفصيله))[٣١] وقد اختلف موقف الكوفيين والبصريين من هذين الأصلين ، فقد ذكر الإتفاق على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع)) رواية[٣٢] وقال الأندلسي[٣٣] في شرح المفصل فيما نقله السيوطي ((الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحدا في جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين[٣٤])) .

إن الذي يفهمه الباحث[٣٥] هو أن البصريين قد قعدوا القواعد التي جمعوا فيها ما استقروه من كلام العرب ، وجعلوه مقنناً وحاولوا تأويل ما خالف منه قواعدهم هذه وبهذا أخضعوا النحو لهذه القوالب الجامدة ، مع أن كثيراً مما حكموا عليه بالشذوذ أو اللحن هو مما رواه الثقات عن قبائل أو أشخاص فصحاء أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالمثال الواحد ، ايعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها[٣٦] .

وابن الحاجب ربما يفرغ إلى كلام العرب ، فإذا اتسق مع ما يذهب إليه أخذ به وإن لم يستقم مع القياس ، قال في علة منع تقديم الحال على المجرور : ((وجهه أنه إذا كان مجرور فالحال في المعنى له وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار ، فكذلك على ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لإمتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار إلى سواه بمجرد القياس[٣٧] ، وذكر أيضاً أنه لم يعهد أن تعرب كلمات مركبة من وسطها وأن ذلك معلوم انتفاؤه من لغة العرب[٣٨] .

وقد يرد ابن الحاجب بعض الآراء التي لا يسلم بأنها خارجة عن القياس ، أو أنها لم تسمع عن العرب .

- **موقف الزمخشري من القياس :**

إن الزمخشري كان يلجأ إلى القياس ويحكمه في كثير من القضايا ولكنه كان يفضل عليه ما كان كثر الإستعمال ، ولا يأخذ بالقليل النادر ولا ما جاء لضرورة الشعر ولا باللغات الضغيفة التي لا يصح القياس عليها ، وهو لا يأخذ بالشاذ إذا كان مخالفاً للقياس ، وهو في كل ذلك ينحو نحو البصريين ، ولكنه قد يعارضهم فيرفض القياس حيث قال: وقد عمل على القياس المرفوض من قال:

ظرف عجوزٍ فيه ثنتا حنظل[٣٩]

ونلاحظ أن الزمخشري قد اعتنى بالقياس في الأمور الصرفية أكثر من الأمور النحوية ، ولعل السبب يرجع إلى سهولة ضبط اوزانها ، والقياس عليها، في

حين نلاحظ أنه اهتم بالسماع في الأمور النحوية حيث إنه لا مناص له من قبول ما روى عن العرب وما رواه الثقات[٤٠] .

وقد يسلك سبيل القياس ، فيرفض ويخالف القياس حيث يقول : ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحده بالتاء وذلك نحو تمر وتمره وحنظل وحنظلة وبطيخ وبطيخة وسفرجل وسفرجلة إنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة ونحو سفين وسفينة ولبن ولبنه وفلنس وقلنسوه ليس بقياس .

- ولا مانع لديه من ترك القياس إذا شعر بوجود ثقل وصعوبة في النطق أو الإستعمال ، فهو يقول : وتحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره بأن مدغمة أحدهما في الأخرى . نحو سيد وحمير وسيد وميت ، وسيدي وحميري وسيدي وميتي

- **موقف ابن الحاجب من القياس :**

- القياس أصل من أصول الفلسفة ، وركن من أركان الأصول كان ابن الحاجب يستخدمه في كثير من آرائه النحوية ، فإذا ما خرج شيء عن القياس ، وشذ عنه فإن هذا لا يقنع ابن الحاجب ، بل يحاول أن يبحث ويدقق حتى يجد له نظيراً فيلحقه به .

يقول في كتاب الأمالي ((في مطلب ربّه رجلاً)) : الضمير في قوله : ربّه رجلاً ليس بنكرة وإنما كان حكمه حكم النكرات بإعتبار كونه مبهماً ، أطلق عليه : النكرة لذلك ، ولذلك لم يوصف ، لأنه ضمير لا خلاف ، والضمائر لا يوصف ، ثم قال : إنه مفرد على كل حال لأنه مضمر على خلاف القياس أتى به لغرض الإبهام فوجب أن يكون مفرداً قياساً على نِعْم انتهى[٤١] .

وإذا كان الأمر كذلك فابن الحاجب[٤٢] بصري إذ حدد معنى القياس بأنه ((ضابط كلي بالإستقراء))[٤٣] ثم إنه يطرد في القياس ويخش أن يخرم قاعدة من قواعده ، فقد ذكر مثلاً أن (عمر) منع من الصرف للعلمية والعدل ، وهذا العدل ويخشى نما جعل من باب التقدير ، ولكنه لما منع من الصرف ،وقدم ، عُلم أنه

لا يمنع إلا لعلتين ولم يكن فيه ظاهراً إلا العلمية حكم بتقدير العدل فيه ، لأنطو لم يقدر للزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم[٤٤].

وبعد ، فابن الحاجب ينحاز في هذا المنهج إلى صف البصريين ، لأن البصريين والكوفيين جميعاً يقيسون ، ولكن هؤلاء أوسع قياساً إذ دخل في نطاق أقيستهم جماعات وأفراد لم يكن أولئك يؤمنون بفصاحتهم وإن آمنوا بها ألزموها الشذوذ ، إن لم يكن أقوالهم فما يجمعها القياس .

إن القياس تقنين وتنظيم عقلي محض ، وتأثر ظاهر بالفقه ، وابن الحاجب له يد طولى في هذا العلم ، ولا ريب في أن الفقه يتجه اتجاهاً قياسياً ، لا يستطيع الخروج عليه ، إلا في الحدود التي يستساغ فيها ذلك ويسمح له بطبع الفقيه الأصولي[٤٥].

المبحث الرابع : الآراء عند الزمخشري وابن الحاجب

إذا كان قد تبين أن الزمخشري بصري المعتقد ، وأن ابن الحاجب قد تأثره في المنهج[١] فلا بد إذاً من تسليط الضوء على الآراء التي قال بها الزمخشري ، وأيده ابن الحاجب فيها ، ولا مخيص من القول بأن ابن الحاجب لم يسلِّم له بآرائه كلها فقد دحض عدداً منها في معرض المناقشة ، والتأويل ، والتعليل وعرض الآراء المختلفة خصوصاً في الإيضاح ، حيث كانت هذه الآراء تشيع فيه بشكل ظاهر .

وتنقسم الآراء إلى ما يأتي :

أ- حدود وتعريفات من ذلك :

١- تعريف المفعول به :

المفعول به عند الزمخشري وابن الحاجب هو ((ما وقع عليه فعل الفاعل))[٢] واحترز الرضى بأنه ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيداً ، وأوحدت ضرباً ، وأحدث قتلاً[٣].

٢- العوامل اللفظية في المبتدأ :

ذهب الزمخشري وابن الحاجب[٤] إلى أن العوامل اللفظية في المبتدأ هي نواسخ الابتداء : كان ، وإن ، وظن وأخواتها، وما ، ولا على كونها عاملة في الجزءين[٥] . وقد اعترض الرضى الاستربادي عليهما بقوله ((والأولى أن نطلق ولا نخص عاملاً دون عامل صونا للحد عن اللفظ[٦] .

٣- علل البناء :

علل بناء الاسم عند الزمخشري خمس : مناسبة ما لاتمكن له بوجه قريب أو بعيد يتضمن معناه ، نحو : أين وأمس أو شبهه كالمبهمات ، أو وقوعه موقعه كنزال ، أو مشاكلته للواقع موقعه كفساق وفجار أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم ، أو إضافة إليه كقوله تعالى (من عذاب يومئذ)[٧] و ((هذا يوم لا ينطقون))[٨] فيمن قرأها بالفتح[٩] .

وقد أوجز السيوطي هذه العلل بأنها شبه الحرف أو تضمن معناه ، أو الوقوع موقع المبنى أو مناسبته أو الإضافة إلى المبنى ، وهذه العلل الثلاث الأخيرة هي زيادة الزمخشري على ابن السراج وأبي علي الفارسي . وقد تبعه غير ابن الحاجب الجزولي وابن معط ، وزاد عليه ابن عصفور سادسة ،

وهي الخروج عن النظائر كأي في : أيهم أشد ، ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول[١] . وقد فات السيوطي آن يذكر من العلل التي ذكرها الزمخشري في مشاكلته للواقع موقع المبنى أو وقوعه موقع ما أشبهه ، كما فصل بين مناسبة المبنى ، وتضمن معناه ، وهما عند الزمخشري علة واحدة[٢] .

٤- العامل في الظرف :

ذهب الزمخشري متابعة لأبي على الفارسي إلى أن العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً ، هو الفعل المقدر لأنه الأصل في العمل ، وقولك زيد في الدار معناه استقر فيها[٣] وقد تابعهما ابن الحاجب مخالفة لسيبويه إذ يرى أن العامل هو المبتدأ فيما نقله ابن أبي العافية ، وتابعه فيه ابن خروف[٤].

- من الآراء التي انفرد بها الزمخشري :

١- رادف بين الكلام والجملة واعتبرهما واحداً :

قال في تعريفه للكلام : هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ... وتسمى الجملة[١] .

وهذا مخالف لما جاء به النحاة ، فالفرق بين الجملة والكلام كبير حيث إن الجملة أعم من الكلام وشرطه الإفادة . بينما لا يشترط في الجملة أن تفيد معنى . فهذا ابن هشام يقول : ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، وجملة الجواب وجملة الصلة . وكل ذلك ليس مفيداً . فليس كلاماً[٢].

ونلاحظ أن الجملة أعم من الكلام عند معظم النحاة ، ولكن الكلام أعم من الجملة عند الأصوليين ، ومعنى هذا أن ابن هشام والسيوطي يذهبان إلى أن جملة الشرط وجملة الصلة وجملة الجواب ، ليست جملاً في الحقيقة ، لأنها غير تامة الفائدة وإطلاق لفظة الجملة عليها تجوز .

٢- حاشا تفيد التنزيه :

في قوله تعالى : ((وقلن حاشى لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم))[٣] فقد اعتبر حاشا تفيد التنزيه في باب الاستثناء واستشهد بقول الشاعر :

حاشا أبي ثوبان أن به ضنّاً عن الملحاة والشتم

وهو قد اعتبر حاشا من أحرف الجر حيث جر ما بعدها[٤] ، بينما اعتبرها المبرد فعلاً في نحو قولك هجم القوم حاشا زيداً[٥].

وقد اعتبر الكوفيون حاشا في الاستثناء فعلا ماضياً ، وشدّ بعضهم فاعتبرها أداة .

أما البصريون فقد اعتبروها حرفاً ، في حين ذهب المبرد إلى كونها فعلاً وحرفاً[٦]

٣- حذف نون (اللذان واللتان) :

يقول الزمخشري : والذي وضع صلة . ومع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه . فقالوا اللذ بحذف الياء ، ثم اللذ يحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً ،

واجترأوا عليه بالحروف الملتبس وهو لام التعريف ، وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه ، فقالوا اللتِ و للتْ و الضاربته هند أي التي ضربته هند[١] .

ثم حذفوا النون من مثناه ومجموعة[٢] قال الأخطل[٣] وقيل للفرزدق[٤]

أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

نلاحظ من هذا أن الزمخشري اعترض على حذف الياء من الذي ولكنه لم يعترض على حذف النون من المثنى والجمع ، وقد استشهد ببيت الأخطل .

وقد انتقده ابن هشام حيث اعتبر أن حذف نون (اللذان واللتان) شاذ قال : وبلحارث ومن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان ، وعلق على بيت الأخطل قائلاً وهذه اللغة شاذة لا يقاس عليها[٥] .

٤- اللذون جمع مذكر سالم :

- فقد عامل ((اللذون)) معاملة جمع المذكر السالم . يقول : الذي للمذكر ومن العرب من يشذ ذياءه واللذان لمثناه واللاتي واللات واللاتي واللاء واللاى واللواتي لجمعه[٦] .

ونلاحظ أن الزمخشري لم يعقب على معاملة (اللذون واللذين معاملة جمع المذكر ، وإنما اكتفى بالقول في بعض اللغات اللذون ، وقد اعتبر ابن هشام معاملة (اللذون) ، معاملة جمع المذكر السالم شاذة .

فقال : وقد يعدوا الذين بالياء مطلقاً وقد يقال بالواو رفعاً وهو لغة هذيل أو عقيل قال :

نحن اللذون صبحوا الصباحا[٧] .

أما في شرح الشذور فلم يعتبرها شاذة ، بل اكتفى بالقول و (والذين بالياء مطلقاً أو بالواو رفعاً) .

٥- عن تفيد التعليل :

في قوله تعالى: (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين)[٨].

يقول (عن قولك حال من الضمير في تاركي آلهتنا كأنه قيل وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك)[٩].

فقد اعتبر (عن) تفيد التعليل[١] ، بينما هو في المفصل يذكر أن (عن) تفيد التعليل حيث قال في تفسيره آية (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك) فقال : أي لقولك .

من الآراء التي انفرد بها ابن الحاجب :

إن ابن الحاجب قد وضع ثقله إلى جانب البصريين ، وتابعهم في مسائل كثيرة ، وسايرهم في المنهج ، والقياس ، وإعمال المنطق ، ولجأ إلى التعليل والتأويل في تأييد وإسناد الآراء التي يميل إليها ، ولكن الذي يجب أن نعترف به له ، أنه لم يكن إمّعة من غير وعي ، يتلمس أقوال البصريين أو غيرهم[١] ثم يكون له فيها رأي أو اختيار ، فقد كان له من هذه العدة الجدلية البارعة التي أوتيها بحكم ثقافته الفقهية والأصولية ،واتصاله المباشر بكتب النحو ، والدراسات النحوية ، ما أمده بقدرة عالية من التمحيص ، والتوغل في الجدال، والمماحكة ، وعرض الآراء ، والإسهاب في التأويلات ،وتعليل كل حالة من الإعراب ، وعوامله . ومن هنا ، كان له في كثير من المسائل آراء واجتهادات ، وإن كان يكتفي أحياناً بسرد الآراء المتباينة ، دون أن يتبين مواطن الصواب[٢] .

فمن الآراء التي انفرد بها ابن الحاجب ما يأتي :

١- ذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة هو الهمزة المعادلة بأم ، نحو :أرجل في الدار أم امرأة ؟[٣] خلافاً لبقية النحاة الذين لم يشترطوا الهمزة المعادلة بأم ، وإنما ذهبوا إلى طلب العموم في النكرة ، نحو: ما رجل في الدار وهل رجل في الدار؟[٤] و (أإله مع الله)[٥] ، ورده السيوطي[٦] وانكره ابن هشام[٧] . ولعل عدم اشتراطهم يعود إلى أن النكرة بعد الهمزة بمنزلتها بعد النفي في الدلالة على العموم الذي يعد تصريفاً بوجه من الوجوه . وعليه ، فإن فيما ذهب إليه شيئاً من التضييق .

٢- التحذير :

١) عرف ابن الحاجب التحذير بأنه((معمول بتقدير (اتق) تحذيراً مما بعد))[٨] وكان سيبويه قد مثل له ، ولم يحده ، فحده ابن الحاجب على ما مثل به

سيبويه[٩] ، لأن حدود النحاة لم تجد طريقاً إلى النحو إلا بعد ما ظهر تأثير العلوم العقلية فيه ، وعرفه ابن هشام بأنه ((تنبيه المحاطب على أمر مكروه ليتجنبه))[١٠] وذهب المّلا جامي من إلى أنه ((تخويف شيء من (شيء)[١١] وما ذهب إليه ابن الحاجب أدل على الناحية الإعرابية ،

وأيده الشيخ خالد الأزهري بقوله : ((وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً[١].

٢- ذهب النحويون إلى تقدير العامل منفصلاً بعد (إياك) في باب التحذير[٢] ، أما ابن الحاجب فلم يلزم التأخير ، لأن العامل محذوف ، وإذا حذف وجب انفصاله فتقديره إذاً قبل الضمير لا يوجب اتصاله[٣] .

والذي ذهب إليه ابن الحاجب غير سديد ، لأنه لم يعُرف العامل بعد إياك إلا منفصلاً ، والتقدير مع الحذف فيه تناقض في هذه المسألة لأنه تقدير شيء لم يجز وقوعه عدم الحذف[٤] .

ب- تعليلات:

إن النحويين لجأوا إلى التعليل ابتداءً ، وأن الخليل سئل عن العلل التي كان يذكرها أهي اختراعٌ من نفسه أم أخذها عن العرب ؟ وقد ذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي[٤٦] ، أن الباحثين انقسموا على قسمين : قسم يرى أن العرب كانت تعرف هذه العلل ونزاعيها في كلامها ، ومن أبرزهم ابن جنى ، وقسم يرى أن العرب كانوا يتكلمون سليقة ولا علم لهم بهذه العلل .

إن أبا القاسم الزمخشري لم يختلف عن سائر النحاة الذين سبقوه في التعليل ومن أمثلة ذلك ما جاء في المفصل : ((قالوا في أفعال من الحُوّة احواوي فقلبوا الواو الثانية ألفاً ، ولم يدغموا ، لأن الإدغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو : يغزو ويسرو لو قالوا : احواوَّ يحواوُّ[٤٧] .

- ومن أمثلة ما ذكره من العلل[٤٨]

١- أمن اللبس : وهي أهم العلل التي تراعيها العرب في كلامها لأن الغاية من التعبير هي الإفهام واللبس مناقض له .

وجاء في (المفصل) : (وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه ، والعلم فيه قوله تعالى :

(وسئل القرية ٨٢) [يوسف][٤٩]

٢- الخفة : وهي من العلل المهمة التي تراعيها العرب جاء في

(المفصل) : " ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال دأبه وشأبه))[٥٠]

٣- الإختصار : جاء في (المفصل) أن الضمير المتصل لكونه أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل[٥١]

٤- حمل الشيء على الشيء ومنه :

أ- حمل الشيء على نظيره : ذكر في (ذو) أن " قياس لامها أن تكون ياء لأن باب طوى أكثر من باب قوى

ب- حمل الشيء على نقيضه : جاء في ((المفصل)) في خبر لا النافية للجنس أن ((ارتفاعه بالحرف أيضاً لأن (لا) محذو بها حذو (إنّ) من حيث أن نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها[٥٢]

٥- علة إسناد : العلة في رفع المبتدأ أو الخبر هو الإسناد

٦- علة قياس : مثال ذلك منع لوط ،ونوح من الصرف ، يقول نوح ولوط، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه .

٧- علة تعويض : مثل تعويض الميم في (اللهم) من حرف النداء يقول : وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلفاً عنه .

٨- علة حذف الجر لإتاحة المجال لنصل المقسم به بالفعل المضمر من تلك العلل يتبين أن الزمخشري كان مولعاً بالتفسير العقلي المنطقي ، وبما أنه معتزلي المذهب ، فلذلك مال إلى استعمال عقله ، في تفسير الآيات القرآنية ، حتى يقنع الناس بسلامة آرائه وتفسيراته ، كان يلجأ إلى تعليل ما يقول ، ويحاول إقناع سامعه .

أما ابن الحاجب فكان دقيق النظر ، فخاض في تعليلات كثيرة مستنبطا منها ما لا يكاد يقف عند حد ، من ذلك تعليله بناء الاسم يشبهه للحرف من وجه واحد ومنعه من الصرف يشبهه للفعل من وجهين ، يقول لأن الشبه بالحرف يبعده عن الإسمية ويعقد صلة بينه وبين ما لا يجانسه ، بينما الشبه بالفعل قريب ، ولذلك لا بد من تعدد وجهه حتى يبتعد الإسم عن بابه ، ويقول إن صلة الحرف بالإسم كصلة الجماد بالإنسان بينما صلة الفعل بالإسم كصلة الإنسان بالحيوان[٥٣]

- ويتساءل لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول؟

- ويجيب بأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموضوع بنفسها باعتبار التعريف والتنكير لأنها تابعة للموصوف في ذلك ، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف فله حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى[٥٤]

المبحث الخامس : موقف الزمخشري وابن الحاجب من النحويين واتجاههما النحوي .

-موقف الزمخشري من النحويين واتجاهه النحوي :

إذا أخذنا نتعقب آراء الزمخشري وجدناه يمثل الطراز البغدادي الذي ذكر[٥٥]عند أبي علي وابن جنى ، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاه البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة ، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي علي وابن جنى ، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها

ويكفي أن نرجع إلى (المفصل) فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه ، حتى ليصبح ملخصاً له أحياناً على نحو ما يلقانا في باب المفعول المطلق وصورة الكثيرة ، وغالباً ما يتابعه في آرائه النحوية ، ومن أمثلة ذلك القسم الأول من كتابه ومن صفحته الأولى التي شرحها ابن يعيش فمن ذلك متابعته له في أن الفعل الثاني هو العامل في بابا التنازع[٥٦] ، وأن مثل ((هل زيد قام))

تعرب فيه زيد فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور لا مبتدأ كما ذهب الكوفيون[٥٧] .

- وكان يأخذ برأى الأخفش في أن الكاف تأتي في النثر كثيراً مرادفة لمثل ، فتعرب إعرابها وتخرج عن حرفيتها وبذلك جوَّز أن تعرب في مثل ((زيد كالأسد)) خبر لزيد مضاف للأسد[٥٨] .

- وقد أخذ برأي المبرد في أن لفظ ((الآن)) مبنى لأنه استعمل من أول وضعه بالألف واللام ، ولم يستعمل نكرة[٥٩] .

- كما أخذ برأي الزجاج في أن مثل ((أكرم بزيد)) أمر على حقيقته لكل أحد أن يصف زيدا بالكرم والباء زائدة ، وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل في مثل هذه الصيغة ماض أخرج بلفظ الأمر والباء زائدة مثلها في كفى بالله[٦٠] .

- وعلى شاكلة إضرابه من البغداديين كان يختار رأي الكوفيين أحياناً في بعض المسائل ، من ذلك أنه زاد في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعل حدَّث كقول الحارث بن حلزة اليشكري :

إن منعتم ما تسألون فمن حدثتمون له علينا العلاء[٦١] .

- وقد وافق أبا علي الفارسي أن مافي مثل ((نعما محمد)) نكرة تامة منصوبة على التمييز[٦٢] وأن الجملة تنقسم إلى إسمية وفعلية وشرطية وظرفية وإعترض ابن يعيس على هذا التقسيم لان الجملة الشرطية تُرَد إلى الفعلية لأنها تتألف من فعل الشرط وفعل الجواب ، وكذلك الظرفية لأنها تقدر متعلقة بفعل[٦٣].

- ووافق الزمخشري ابن جنى في مجيء أن ظرفية على غرار ما الزمانية مثل ((حئتك أن تصلي العصر)) أي زمن من صلاة العصر ، وخرج الزمخشري على هذا المعنى قوله جل شأنه : (أن آتاه الله الملك) أي وقت أن آتاه[٦٤] .

من الآراء الانفرادية للزمخشري :

- و للزمخشري بجانب اختباراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد بها من ذلك .

- ذهابه إلأى أن ((إذ)) قد تقع مبتدأ ، وخرَّج على ذلك قراءة بعضهم آية آل عمران : ((لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً منهم)) أي وقت بعثه فيهم رسولاً[٦٥] وأن أما في مثل ((أما زيد فذاهب)) تعطى الكلام فضل تأكيد[٦٦]، وأن واو العطف قد تفيد الإباحة في مثل جالس محمداً وعلياً[٦٧] ، وكان رافع الخبر هو الابتداء فقط .

- وكان ابن حنى يرى أن رافعه الإبتداء والمبتدأ[٦٨] وأنه قد يلي الانعت لما قبلها ، مقرد مثل ((ما مررت برجل إلا شجاع)) وجملة مثل ما مررت بأحد إلى زيد خير منه[٦٩] وجعل الجملة بعد إلا في مثل قوله تعالى : ((وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)) صفة لقرية ، وقال إن الواو للصوف الصفة وجعلها غيره واو الحال[٧٠] ، وفرَّق بين التعدية بالهمزة والتضعيف ، فجعل التضعيف يفيد التكرار ، فمثل نزَّل تفيد تكرار النزول بخلاف أنزل[٧١] .

وجوَّز أن يكون الفاعل جملة ، وبذلك خرج آية السجدة : (أولم يّهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون) فجعل جملة كم وما بعدها فاعل الفعل المجزوم ((يهد)) ورأى ابن هشام أن الفاعل مستتراً راجع إلى الله سبحانه وتعالى[٧٢] .

- وذهب الزمخشري إلى أن لن تفيد تأكيد النفي ، بل تأييده مثل لن أجبن[٧٣]

- وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن همزة الإستفهام إذا جاء في جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم تأخرت حروف العطف بعدها لما لها من الصدارة مثل : (أفلم يسيروا) (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً) وذهب الزمخشري إلى أن الهمزة في مكانها الأصلي غير أن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ، فيقول التقدير في الآية الأولى أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ؟ وفي الآية الثانية أنهملكم فنصرب بن عنكم الذكر صفحاً ؟[٧٤] .

- موقف ابن الحاجب من النحويين واتجاهه النحوي :

لابن الحاجب آراء كثيرة اتفق فيها مع بعض النحاة وأخرى خالف فيها جمهورهم من ذلك .

- ذهابه مع الجمهور إلى أن الإعراب لفظي لا معنوي[٧٥] وكان يرى أن الأسماء ((قبل تركيبها في صيغ وعبارات)) مبنية[٧٦] وأن (ذات وتان) الإشارتين وضعتا للمثنى وليستا مثنيتين حقيقيين ، ومعنى ذلك أن ذات صيغة وضعت للرفع وذين صيغة أخرى وضعت للنصب والجر[٧٧] ، ومثلها تان .

وذهب جمهور النحاة إلى أن مثل ((غلامي)) مبنى لإضافته إلى مبنى ، وخالفهم ابن الحاجب فعده معربا مقدرا إعرابه بدليل إعراب نحو ((غلامه وغلامك))[٧٨]

وذكر النحاة أن مسوغات الإبتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام ((مثل أتلميذ في الفصل)) وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الإستفهام المعادلة بأم مثل (أرجل في الدار أم إمرأة))[٧٩] واضطرب النحاة بقول الحكمي :

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

فقال بعضهم غير مبتدأ لا خبر له ، وقال ابن جنى – وتبعه ابن الحاجب – إن غير خبر مقدم محذوف مبتدؤه ، إذ الأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت غير وما بعدها ، ثم حذف زمن – وهو المبتدأ – دون صفته ، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتى بالإسم الظاهر مكانه[٨٠] .

- ومما اتفق فيه مع ابى على الفارسى جواز تذكير الفعل مع فاعله إذا كان جمع مؤنث سالماً ، فتقول قال الزينبات وقالت[٨١].

- وكان يذهب مع الزمخشري إلى أن لام الإبتداء هي التي تكون مع المبتدأ وحده في مثل ((لزيدُ قائم)) ولقائم زيد ، ما ، أما ما سوى ذلك فسمي اللام فيه لاماً مؤكدة مثل ((إن محمداً لقائم))[٨٢] .

- وكان ابن الحاجب يزعم أن من العرب من يصرف سراويل وأنكر ابن مالك ذلك عليه[٨٣] ، وكان يرى أن ما المصدرية قد تعمل عمل أختها أن كما في الحديث : ((كما تكونوا يولى عليكم))[٨٤]

- **من الآراء التي انفرد بها ابن الحاجب :**

- ذهابه إلى أن المفعول المطلق قد يكون جملة ، وجعل من ذلك مقول القول في مثل ((قال زيد عمرو منطلق))[٨٥]

- وذهب إلى أن المفعولين الثاني الثالث لأنبأ في مثل ((أنبأت زيداً عمراً فاضلاً)) مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ ، يقول ابن هشام : (وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح[٤] .

الخاتمة:

فقد عرضنا فيما سبق لدراسة ((الدرس النحوي بين الزمخشري وابن الحاجب من خلال المفصل والكافية)) استطاعت الدراسة أن تتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها :

١- إن الكافية أشهر مقدمة في القرن السابع الهجري وما قبله فلا عجب أن يشغف بها الملك الناصر داود ، ويدرسها على مصنفها ويطلب منه أن ينظمها له كي تكون سهلة الحفظ .

وأما كتاب المفصل للزمخشري فهو من أشهر كتب الزمخشري التي تصدت لمعالجة القضايا النحوية وأكثرها أهمية ، فهو يعتبر بحق ، مرحلة متقدمة تامة النمو ، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية .

٢- تعتبر الموازنة بين موضوعات مفصل الزمخشري ،وكافية ابن الحاجب تكشف عن تأثير الزمخشري البارز في ابن الحاجب من حيث المنهج وطريقة البحث .

٣- واكب ابن الحاجب عبارة الزمخشري في المفصل شارحاً الكتاب فقرة فقرة ، بادئاً بأوائل الموضوعات ، مكتفياً بها ، ثم إنه يميل فيها بما رفدته به عقليته النحوية ، وأسلوبه في معالجة مشكلات النحو ، وإيضاح غوامضه وبحث مسائله .

٤- يمعن ابن الحاجب امعاناً بارزاً في عرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها ، ثم يدلى بالحجج

التي يدعم بها القائلون آراءهم ، ويناقشها رأياً فرأياً ، ويأخذ بتنفيذ ما يتعارض منها مع موقفه النحوي ، سبيله في ذلك أسلوب المحاكمة العقلية ، محاكياً المناطقة والفلاسفة لاجئاً إلى التأويلات البعيدة خاتماً كل رد يدحض به حجة أو رأياً بعبارة تشيع عنده هي (وليس مستقيم) وكثراً ما تكون هذه العبارة منطلقاً لإبراز تلكم العلل والتأويلات .

٥- وقع ابن الحاجب في الإضطراب كثيراً ويذكر طارق عبد عون بقوله : ((وأظن ذلك راجعاً إلى أن شروحه بوجه عام قد صنفت على طريقة الإملاء وقد أدى هذا إلى عدم الالتزام بأسلوب ثابت في الشروح))

٦- على الرغم مما حواه كتاب المفصل من معلومات ضخمة ومفيدة إلا أن سالم نادر عطية يرى أن فيه من النقض ما ينبغي التنبيه إليه . وإنه من خلال دراسته للمفصل ومقارنته مع ما سبق من كتب وماتلاه من مؤلفات استدرك عليه بعض الأمور ، فهو لا يعتبرها أخطاء إنما هي عبارة عن ملاحظات قد يكون الحق مع الزمخشري أو مع من خالفه . وأن هذه الملاحظات لا تنقص من قدر الزمخشري.

٧-اهتم ابن الحاجب اهتماماً بالغاً بمفصل الزمخشري فقد شرحه بإيضاحه ولخصه في كافيته ، ولا بد أن يكون هذا الاهتمام انسياقاً في التيار الذي عمم مصر والشام في عصره حيث كان المفصل المحور الذي دارت حوله الدراسات النحوية في هذين المصرين بكثرة شروحه التي كانت تتواتر من أبرز النحاة وقتذاك .

٨- إن ابن الحاجب قد وضعه ثقله إلى جانب البصريين ، وتابعهم في مسائل كثيرة وسايرهم في المنهج والقياس ، وإعمال المنطق ، ولجأ إلى التعليل والتأويل في تأييد وإسناد الآراء التي يميل إليها ولكن الذي يجب أن يعترف به له ، أنه لم يكن امّعه من غير وعي ولكن كان له في كثير من المسائل آراء واجتهادات .

٩- إن الزمخشري قد وافق البصريين أيضاً وأخذ عنهم ، وخاصة سيبويه كما أنه أخذ عن الكوفيين ، ولكنه لم يكن مقلداً ، بل كان يختار الرأي الذي يعتقد أنه الأصوب ، فإذا لم يجد ضالته عند المدرستين اجتهد وأتى برأي جديد ، وهو لا يعبأ فيما إذا كان هذا الرأي مخالفاً للنحويين .

فهرس المصادر والمراجع :

- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد بغداد سنة ١٩٧٤م
- الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١ هـ) طه عبدالرؤف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة ١٩٧٥م
- الأمالي النحوي لابن الحاجب ، مخطوطة بدار الكتب في القاهرة ، رقم(٢٦) نحو وأخرى مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية رقم ٣٠٨ نحو .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد الطبعة الرابعة ١٩٦١م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي بيروت ط ١٩٦٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد ١٩٧٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٩١١هـ) مطبعة عيسى اليابي الحلبي مصر ، ومطبعة السعادة .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري دراسة وتحقيق د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة ط١ ١٤٣١هـ - ١٩٩٢م .

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري د. فاضل صالح السامرائي – عمان – دار عمار ٢٠٠٩م
- الزمخشري وجهوده في النحو – لسالم نادر عطية الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة العاشرة سنة ١٩٦٥م.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق جماعة دار الطباعة بالمنيرة، القاهرة
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي دار الفكر ط ٣ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م
- الكافية لابن الحاجب ، ضمن كتاب (مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٩م.
- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) طبعة بولاق القاهرة ١٣١٦هـ .
- الكشاف للزمخشري – مطبعة الإستقامة
- لمع الأدلة في أصول النحو – أبو البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م .
- المدارس النحوية د. شوقي ضيف دار المعارف مصر ١٩٦٨م .
- مدرسة الكوفة ومنجها في دراسة اللغة والنحو – مهدي المخزومي ط٢ البابي الحلبي ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨ م .
- مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .
- المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بتعليق السيد محمد بدر الدين النعساني ، الطبعة الثانية ، دار البيان .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، ط / السعادة مصر ١٣٢٧هـ .س

- الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، محطوطة بدار الكتب المصرية رقم : (١٤٠٩) نحو .
- وفيات الأعيان وانبا أنباء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .

الهوامش والإحالات :

(١) ابن الحاجب النحوي ص ١٢١
(٢) ابن الحاجب النحوي ص ١٢٢
(٣) الفائق ١/١١٠
(٤) الزمخشري وجهوده في النحو ص ٨٣
(٥) الزمخشري وجهوده في النحو ص ٨٣
(٦) انظر بروكلمان ٥/٣٠٥ ، معجم المطبوعات العربية والمصرية ص ٧١، ٧٢
(٧) عبدالحميد حسن : القواعد النحوية ص٢٦٧
(٨) عبدالله درويش المعاجم العربية ص ١٢٦
(٩) الحروب الصليبية بمصر والشام ص ٢٠
(١٠) ابن خلكان وفيات الأعيان ٥/١٧٠ ، كشف الظنون ص ١٢١٣
(١١) الزمخشري وجهو في النحو ص ٦٩
(١٢) وفيات الأعيان ص ١٣٠
(١٣) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص٢٦
(١٤) مقدمة التسهيل صـ١٨، ٢٩
(١٥) المصدر نفسه ص١٩
(١٦) ابن الحاجب النحوي ص ٩٢
(١٧) ابن الحاجب النحوي ص ٩٢
(١٨) الزمخشري وجهوده في النحو ص ٧١
(١٩) ابن خلكان : وفيات الأعيان ٢٧ / ٤٤٧
(٢٠) الزمخشري وجهوده في النحو ص ٧٢
(٢١) المفصل في علم العربية ص٥
(٢٢) المفصل ص٥
(٢٣) المدخل إلى علم النحو والصرف د/ عبدالعزيز عتيق ص ١٧٩

(٢٤) الزمخشري وجهوده في النحو ص٧٦
(٢٥) الزمخشري وجهوده النحوية ص ٧٦
(٢٦) ينظر ابن الحاجب النحوي ص١٠٥
(٢٧) ينظر ابن الحاجب النحوي ص ١٠٦
(٢٨) ابن الحاجب النحوي ص ٩٨
(٢٩) انظر نفس المصدر ص ٦٩ – ٧٣
(٣٠) المفصل ص ٥
(٣١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٧١ ، ٧٢
(٣٢) شرح الوافية ص١
(٣٣) شرح الوافية نظم الكافية ص٧٣
(٣٤) الدراسات النحوية اللغوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٦٩
(٣٥) الكشاف ١ / ٤١٥
(٣٦) المفصل ٢ / ٢٤٤ وانظر " المفصل " أيضاً ٢/ ٢٢٢ – ٢/ ٢٥٣ ، والكشاف ١ /٥٢٣
(٣٧) الكشاف ١٠/٢
(٣٨) الكشاف ٣٦٧/١
(٣٩) الكشاف ١/ ٤٩٨
(٤٠) الكشاف ١/ ٢٨٧
(٤١) المفصل ١/ ٣١١

(٤٢) الكشاف ١ / ٢٨٣
(٤٣) ذكره الجاربردى في شرحه على الشافية ص ٤٢
(٤٤) ينظر غيث النفع في القراءات السبع ٤٩
(٤٥) ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ص ٢٥٥
(٤٦) المفصل ٢/ ٤٦
(٤٧) المفصل ٢٥٥/٢
(٤٨) مقامات الزمخشري ص ١٣
(٤٩) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨٨
(٥٠) المفصل ٦٦/١
(٥١) المفصل ١٢٩/١

(٥٢) مقامات الزمخشري ١٧٨/١
(٥٣) مقامات الزمخشري ٤٢١/١
(٥٤) الزمخشري : المفصل ص ١٢٦
(٥٥) سورة سبأ الآية : ٣١
(٥٦) المفصل ص ٢١٨
(٥٧) ابن يعيش : شرح المفصل جـ٦ ص ٤٣
(٥٨) المفصل ص ٣٤٦
(٥٩) الزمخشري وجهوده في النحو ص ١٦٣
(٦٠) نفسه ص ١١٤
(٦١) الزمخشري وجهوده في النحو ص ١٦٤ ، ١٦٥
(٦٢) الزمخشري وجهوده في النحو ص ١٦٦
(٦٣) لمع الأدلة ص ٨٠
(٦٤) الإقتراح ٨٤
(٦٥) هو علم الدين قاسم بن أحمد
(٦٦) الإقتراح : ٨٤
(٦٧) ابن الحاجب النحوي ص ٢٣٤
(٦٨) مدرسة الكوفة :٣٧٧
(٦٩) المصنف على الكافية ٤٠
(٧٠) نفسه ٤٤
(٧١) المفصل ص ٢١١ - ٢١٣
(٧٢) الزمخشري وجهوده في النحو ص ١٧٤
(٧٣) الأ/الي لا بن الحاجب .
(٧٤) ابن الحاجب النحوي ص ٢٣٥
(٧٥) المصنف على الكافية ٢٨
(٧٦) المصنف على الكافية ٢٨
(٧٧) ابن الحاجب النحوي ص ٢٣٨
(٧٨) بن الحاجب النحوي ص ١٥١
(٧٩) ينظر المفصل ٧٢ ، ٧٣
(٨٠) الرضى على الكافية ١ /١١٠
(٨١) الرضى على الكافية ١ / ٧٦

(٨٢) المفصل ٢٦٣
(٨٣) الرضى على الكافية ١/ ٧٦
(٨٤) سورة المعارج آية : ١١
(٨٥) المرسلات ، آية : ٣٥
(٨٦) المفصل ١٢٥
(٨٧) الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤
(٨٨) ابن الحاجب النحوي ص ١٥٢
(٨٩) المفصل ٢٤
(٩٠) الهمع ١/ ٩٨
(٩١) المفصل ص ٦
(٩٢) السيوطي همع الهوامع ١٢/١ ، ابن هشام
(٩٣) سورة يوسف ، آية : ٣١
(٩٤) الكشاف جـ٢ ص ٤٦٥
(٩٥) المفصل ٢٩٠ وقارن الإنصاف جـ١ ص ١٧٨ المسألة ٣٧
(٩٦) ابن هشام : مغني اللبيب جـ١ ص ١٢١ -١٢٢ ابن حيان : النهر المادة ٣٠١/٥
(٩٧) الزمخشري وجهوده في النحو ص ٣٥٤
(٩٨) المفصل ص ١٤٣
(٩٩) المفصل وانظر المفصل في شرح أبيات المفصل للنعساني ص ١٤٣
(١٠٠) شرح ابن يعيش على المفصل جـ٣ ص ١٥٥
(١٠١) ابن هشام : اوضح المسالك ج،١ ص ٩٩
(١٠٢) المفصل ص ١٤١ - ١٤٢
(١٠٣) أوضح المسالك ١/ ١٠١ ، ١٠٢
(١٠٤) سورة هود آية : ٥٣
(١٠٥) ابن هشام مغني اللبيب ١/ ١٤٨
(١٠٦) تفسير الجلالين ص ٢٩٨
(١٠٧) ابن الحاجب النحوي ص ١٨٩
(١٠٨) ابن الحاجب النحوي ص ١٨٩
(١٠٩) ابن الحاجب النحوي ص ١٩٠
(١١٠) الكافية ، المصنف على الكافية ٢٣ ، ٢٤

(١١١) الآيات ٦٠، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ سورة النمل
(١١٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٧٤
(١١٣) المغني ٢ / ٥٢٢
(١١٤) الكافية ٢٣
(١١٥) الكتاب ١ / ١٣٨
(١١٦) أوضح المسالك ١١٢/٣
(١١٧) جامى على الكافية ١٢٨ ، التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٢
(١١٨) التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٢
(١١٩) التصريح ١ / ٢٣٣
(١٢٠) حاشية الشيخ ياسين ١ / ٣١٥
(١٢١) ابن الحاجب النحوي ص ٢٠٠
(١٢٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٢٠٣
(١٢٣) المفصل ص ٣٩٣ مطبعة التقدم بمصر سنة ١٣٢٣
(١٢٤) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٢٠٥
(١٢٥) المفصل : ١/ ٢٩٤
(١٢٦) المفصل ١٩/٢
(١٢٧) المفصل ٢٤٧/١ وانظر " أعجب العجب " ص٧
(١٢٨) المفصل ٩١/١
(١٢٩) الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢
(١٣٠) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢
(١٣١) المدارس النحوية د. شوقي صيف صـ٢٨٤
(١٣٢) انظر ابن يعيش على المفصل ٧٧/١
(١٣٣) ابن يعيش على المفصل ٨٨/١
(١٣٤) ابن يعيش على المفصل ٤٢/٨
(١٣٥) ابن يعيش ١٠٣/٤
(١٣٦) ابن يعييس ١٤٧/٧
(١٣٧) ابن يعيش ٦٥/٧
(١٣٨) ابن يعيش ١٣٤/٧وانظر المغنى ص ٣٢٨ والهمع ٢٥٠/١
(١٣٩) المغنى ص ٨٥
(١٤٠) المغني ص ٧٥٦ والسمع ٨٢/١

(١٤١) المغني ص ٨٩
(١٤٢) المغني ص ٦٧ ، ٣٩٦
(١٤٣) المغني ص ٦٧ ، ٣٩٦
(١٤٤) ابن يعيش ٨٣/١، ٨٥ والرضى على الكافية ٢٨٧/١
(١٤٥) ابن يعيش ٩٣/٢ والهمع ٢٣٠/١
(١٤٦) المغني ص ٤٨٣
(١٤٧) المغني ص ٥٧٨ والهمع ٨٢/٢
(١٤٨) المغني ص ٦٥٢
(١٤٩) ابن يعيش ١١/٨ والمغنى ص ٣١٤
(١٥٠) المغنى ص ٩
(١٥١) الرضى على الكافية ١٥/١ وانظر الهمع ١٤/١
(١٥٢) الرضى على الكافية ١٤/١ ، ٢/٢
(١٥٣) ٩٢/٢ والمغنى ص ٣٨ والهمع ٤٢/١
(١٥٤) الرضى ٣/١
(١٥٥) الرضى ٧٩/١ وما بعدها والمغني ص ٥٢٢
(١٥٦) المغني ص ١٧٢
(١٥٧) الرضى ١٥٨/١ ، وانظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح (طبقة عيسى الباي الحلبي) ٢٨٠/١
(١٥٨) الرضى ٣١٤/٢ ، ٣٣٠ والمغنى ص ٢٥٢
(١٥٩) الرضى ٣١٤/٢ ، ٣٣٠ والمغنى ص ٢٥٢
(١٦٠) المغني ص ٧٧٩
(١٦١) المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص ٣٤٤